UNITED ARAB EMIRATES
THE CABINET

الإمارات العربية المتحدة
مجلس الوزراء

دليل إعداد السياسات العامة في حكومة دولة الإمارات

إعداد: الأمانة العامة لمجلس الوزراء 2024

حققت الإمـــارات، الدولة الشابـة الفتيـة، إنجـــازات نوعية عديدة واستثنائيـة. لكن طموحاتنا أكبـر بكثيـر، ومن الضـروري أن نستمر في بذل أقصى طاقاتنا وجهدنا لتحقيق المزيد. فمسؤوليتنا تأمين مستقبل مشرق لأجيال الحاضر والمستقبل. وتحقيق هذا الهدف يعتمد على العمل والجهد الذي نقدمه اليوم.

صاحب السمو الشيخ
محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات
"حفظه الله"

في عالمنا العربي ... السياسي هو من يدير الاقتصاد، ويدير التعليم، ويدير الإعلام، ويدير حتى الرياضة ... وظيفة السياسي الحقيقية هي تسهيل حياة الاقتصادي والأكاديمي ورجل الأعمال والإعلامي وغيرهم ... وظيفة السياسي تسهيل حياة الشعوب، وحل الأزمات بدلاً من افتعالها وبناء المنجزات بدلاً من هدمها.

صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات،
رئيس مجلس الوزراء،
حاكم دبي "رعاه الله"

في الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات تحدد السياسات العامة الخيارات المُتخذة على أعلى مستويات الحكومة أو جهاتها الاتحادية، **والتي ترسم توجّه الحكومة وأولوياتها ومبادئها وأهدافها**

ما هي السياسة العامة؟

تعريف السياسة

تعرّف السياسة العامة في حكومة دولة الإمارات بأنها مجموعة من الأولويات والأهداف والمبادئ التوجيهية التي تضعها الحكومة لإدارة الملفات الوطنية والتعامل مع احتياجات الفئات المعنية بما يعزز من الرفاهية العامة، والتي بناءً عليها يتم اقتراح وإصدار مجموعة من التشريعات والضوابط والمبادرات لتنظيم القطاعات المختلفة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، حيث تهدف السياسة العامة بشكل رئيسي إلى إنشاء إطار يحكم السلوك، ويخصص الموارد، لتحقيق النتائج المرجوة والتعامل مع التحديات.

صياغة السياسة

تتم صياغة السياسة العامة من خلال عملية متكاملة تتضمن تحليل الوضع الراهن الداعي لإعداد السياسة، ودراسة الخيارات والسيناريوهات البديلة (ومنها إصدار السياسة)، ومن ثم صياغة وثيقة السياسة بمكوناتها المختلفة، وتحديد أهم مخرجاتها، واستشارة الجهات المعنية، وتنفيذ السياسة، ومن ثم تقييمها.

نطاق تطبيق السياسة

يمكن تحديد نطاق تطبيق السياسة العامة على مستويات مختلفة بما في ذلك على مستوى الحكومة (سواءٌ الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية)، أو على مستوى نطاق جغرافي أشمل كالمستوى الإقليمي أو الدولي، بالتنسيق مع المنظمات والجهات الدولية المعنية، إن وجدت، ويمكن أن تغطي السياسة مجموعة مختلفة من القطاعات التنموية كقطاعات الرعاية الصحية والتعليم وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية.

تـأثـيـرات مـلـمـوسـة عـلـى المـواطـنين والمقـيـمـين بـالـدولـة بفضل مُساهمة السياسات العامة، والتي أدت إلى النتائج الأبرز الآتية:

سياسات التنوع الاقتصادي

أدت السياسات العامة التي تعززالتنوع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على النفط، ما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة في قطاعات مثل السياحة والأنشطة المالية والتمويل والتكنولوجيا والاقتصاد الإبداعي.

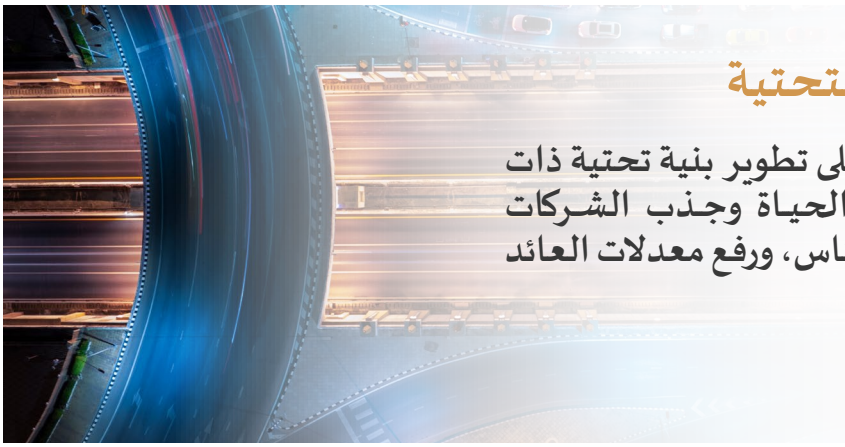

سياسات تطوير البنية التحتية

أدت السياسات العامة التي ركزت على تطوير بنية تحتية ذات مستوى عالمي إلى تحسين جودة الحياة وجذب الشركات والمواهب العالمية، وتسهيل حياة الناس، ورفع معدلات العائد على الاستثمار.

سياسات التعليم والرعاية الصحية

أدت السياسات العامة في التعليم والرعاية الصحية إلى رفع مستويات الرخاء بشكل عام، وتحسين الصحة العامة للجمهور وتسهيل الحصول على وظائف تنافسية تعتمد على المؤهلات والمهارات المتقدمة، ورفع مستويات التعليم العام، والتعليم المبكر.

السياسات الاجتماعية

تضمن السياسات الاجتماعية مزايا تشمل منح الزواج والإسكان والتأمينات الاجتماعية، إضافة إلى حماية كيان الأسرة من خلال البرامج المجتمعية والأسرية والتشريعات التي تحفظ حقوق الأطفال وكبار المواطنين.

سياسات العمل

أدت سياسات الموارد البشرية والتوطين إلى حماية حقوق الموظفين والعمال، وتحسين ظروف العمل، وزيادة معدلات توظيف المواطنين في القطاع الخاص، بما يعود بالنفع على الدولة ومواطنيها والمقيمين فيها.

سياسات الاستدامة البيئية

ساهمت السياسات العامة في مجال الاستدامة البيئية في إطلاق مبادرات تهدف إلى الاستدامة ومكافحة آثار التغير المناخي في سبيل توفير بيئة مستدامة للمواطنين والمقيمين، وتنمية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

تؤثـر السياسـة العامـة على كـل جوانـب حياتنـا

تلامس السياسات العامة حياة الإنسان منذ لحظة الولادة فالسياسة الوطنية للتحصينات هي التي تضمن الوقاية الصحية للمواليد والسياسة الوطنية لتعزيز أنماط الحياة الصحية ومسبباتها، مثل السمنة، تضمن حياة صحية حتى الشيخوخة.

سياسة التعليم الإلزامي تضمن حق كل طفل في التعليم استعداداً لحياة كريمة، كما أن سياسة حماية الطفل في المؤسسات التعليمية تضمن سلامة الطلبة في المدارس وتجعل آباءهم موقنين بأن أولادهم في أيدٍ أمينة.

تتابع السياسات دورها في تأمين التعليم العالي لبناتنا و أبنائنا لتخرّج أجيالاً قادرة على صناعة المستقبل.

تحقق السياسات الاقتصادية والمالية ازدهاراً مستمراً للدولة.

كما تحرص سياسة التوطين على توفير فرص عمل لمواطنينا.

وتستقطب سياسات إصدار تأشيرات الإقامة أفضل المواهب لدعم اقتصاد الدولة وعملية التنمية المستدامة.

وننام كل يوم مطمئنين، ننعم بالأمن والسلام بفضل سياسات الدولة في المحافظة على الأمن والأمان ومكافحة الجرائم.

ونستيقظ كل صباح نتنفس هواءً أفضل حيث يتم تنفيذ مبادرات وبرامج لتحسين جودة الهواء، بالإضافة إلى السياسات البيئية الأخرى.

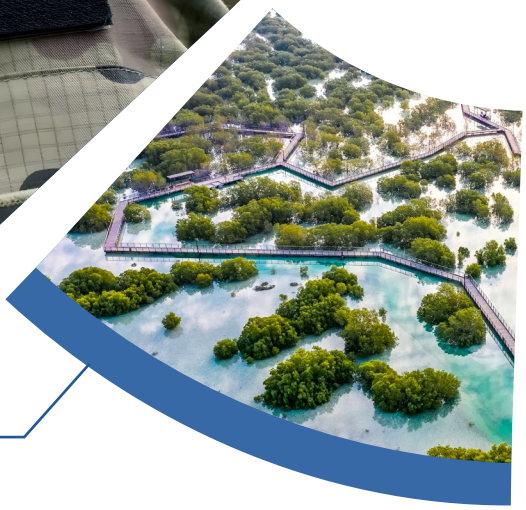

تلعب السياسات العامة دوراً مهماً في العمل الحكومي كونها **منبع الفكر** الذي من خلاله تتم معالجة التحديات المعقّدة وضمان استمرارية تميّز مستويات الرخاء التي توفرها الدولة للمواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى الازدهار الاقتصادي والحصول على المراكز الأولى في العديد من المؤشرات والتقارير الدولية.

إنّ أبرز مقومات نجاح السياسة العامة هي مجموعة من الأدوات التي تُسهم في تحقيق أهداف السياسة والريادة في العمل الحكومي، فهي بمثابة خارطة الطريق لتحويل الطموحات إلى نتائج ملموسة وهي تشمل:

01 تحديد أجندة السياسات للقطاعات والملفات ذات الأولوية.

02 فهم المسببات الجذرية للتحديات والفرص المتاحة.

03 تبني التحليل المبني على الأدلّة والبيانات الضخمة.

04 استخلاص أفضل الممارسات المتّبعة حول العالم.

05 بحث الحول عن طريق تبني نهج التفكير التصميمي لحل المشكلات وتطوير الأفكار الجديدة.

06 توضيح النتائج المرجوة والمستهدفات ومؤشرات الأداء.

07 استشارة الجهات المتأثرة والمؤثرة لفهم احتياجاتهم وإشراكهم في تصميم الحلول.

08 تبني السلوكيات المحبّذة لدى الفئات المستهدفة.

09 تحديد إطار حوكمة فعّال لتوزيع الأدوار والمسؤوليات.

10 اقتناص الفرص التي تقدمها الاتجاهات الدولية والدراسات التنبؤية.

11 التعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة، مثل التغير المناخي.

12 تسخير الموارد الحكومية بأفضل طريقة.

13 توضيح مختلف التأثيرات، بما في ذلك التأثيرات المالية و اقتصاديات السياسة.

14 وضع خطط تشغيلية مفصّلة وخطط تواصل مؤثرة للسياسة.

15 تقييم النتائج و أثر السياسة.

ما الفرق بين الإطار العام والسياسة العامة والاستراتيجية والتشريع والبرنامج الوطني والخطة؟

الإطار العام

الإطار العام عبارة عن هيكل واسع وتأسيسي يمهد الطريق لمزيد من الإجراءات والقرارات المحددة، فهو يوفر منظوراً شاملاً أو مجموعة من المبادئ التي يمكن من خلالها تطوير الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والخطط، وغالباً ما تعكس الأطر العامة المفاهيم والملامح الرئيسية للموضوع، وقد لا تصف تفاصيل محددة ولكنها تقدم بدلاً من ذلك هيكلاً توجيهياً.

السياسة العامة

السياسة العامة هي مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تضعها الحكومة لتوجيه عملية صنع القرار والعمل، حيث توفر إطاراً لصانعي القرار وتُحدد مسار العمل المفضل في مواقف محددة، وغالباً ما تكون السياسات طويلة المدى وثابتة خلال عهد كل حكومة، وتركز على مجالات أو قضايا معينة.

الاستراتيجية

الاستراتيجية هي خطة عمل مصممة لتحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف، وتتركز على اتخاذ الخيارات وتخصيص الموارد لتعظيم فرص النجاح، وعادةً ما تكون الاستراتيجيات أكثر تحديداً من الأطر وتتضمن تنسيق المشاريع والأنشطة المختلفة لتحقيق النتائج المرجوة، وقد تأتي السياسة قبل الاستراتيجية والعكس صحيح، حيث يعتمد هذا التسلسل على طبيعة المشروع/الموضوع المراد تطويره أو تنظيمه.

التشريع

التشريع هو القوانين والقرارات التنظيمية التي تصدرها السلطات التشريعية لتنظيم قطاع معين، وهي أدوات تضفي الطابع الرسمي على القواعد واللوائح، وتعد أداة إنفاذ السياسات عند الحاجة، وقد تتطلب بعض التشريعات وجود سياسة مسبقة تنظم مواد وأحكام هذه التشريعات، وقد يتم إعداد التشريعات بناءً على مدخلات أخرى دون اشتراط وجود سياسة مسبقة لها نظراً لضيق الوقت أو عدم الحاجة لها وفق طبيعة الموضوع.

البرنامج الوطني

يعرف البرنامج الوطني بأنه مجموعة منسقة من المبادرات والمشاريع على المستوى الوطني تهدف إلى تحقيق أهداف محددة، وغالباً ما يتضمن تنفيذ سياسات واستراتيجيات لمواجهة تحديات معينة أو تعزيز نتائج معينة على نطاق أوسع، وتشمل مشاريع و أنظمة وتخصيصاً محدداً للموارد.

الخطة

الخطة هي اقتراح تفصيلي لتحقيق أو تنفيذ مخرجات أو هدف معين، وغالباً ما تتضمن الخطة إجابات واضحة عن أسئلة: ماذا ومتى ومن وكيف بشأن مجموعة من الأنشطة الحكومية. وتتصف الخطط بكونها أكثر تشغيلية وتفصيلاً من الاستراتيجيات، فهي تحدد الخطوات والموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، ويمكن استخلاص الخطط من الاستراتيجيات والسياسات وتكون بمثابة خريطة طريق للتنفيذ.

مـا الـذي يـأتـي أولاً؟

مـن بيـن هـذه المكـونـات، أي الإطـار الـعـام والـسـياسة العـامة والاستراتيجية والتشـريع والبرنامج الوطني والخطة، ليس هناك مفهوم متفق عليه لتوضيح مـا الذي يأتـي أولاً... حيث إن ترتيب هذه المكـونـات يختـلـف حسـب الـسـياق وطـبـيـعـة المـوقـف وأولويات الحكومة/الجهة، والوقت المتاح لإنجاز المشـروع، وبشكل عـام يوفـر الإطار العام المبادئ والبنية الأساسـية، يليها إعـداد السياسـات العامة والاستراتيجيات، فالتشـريعات ثم إعـداد البرامج الوطنية والخطط المحددة بطريقة متتالية.

ومع ذلك ومن الناحيـة العمليـة، غالبـاً ما يكون إعداد هذه العناصر والمكونـات بشكل متـوازٍ، وقد يؤثـر كل منهـا على الآخر على مدى مسيـرة المشروع.

في الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات
تقع السياسات ضمن التسلسل التالي:

تحدد السياسات العامة الخيارات المُتخذة على أعلى مستويات الحكومة أو جهاتها الاتحادية، والتي ترسم توجّه الحكومة وأولوياتها ومبادئها وأهدافها، وفي أحيان كثيرة، تستدعي السياسات وتؤدي إلى إصدار تشريعات جديدة لكونها بمثابة أدوات ضرورية لتحقيق أهداف السياسات.

وفي المقابل، تحدد القوانين والتشريعات المعايير والإجراءات والمبادئ التي يجب اتّباعها وتساهم في تمكين الحكومة من إرساء الأطر المؤسسية والقانونية التي تساعدها على تحقيق أهدافها.

1 مئوية الإمارات 2071

2 الأولويات الوطنية

3 السياسات العامة

4 القوانين والتشريعات

5 الاستراتيجيات

6 المبادرات والبرامج

مثال توضيحي:
السياسة الوطنية للدواء في دولة الإمارات

لمـــــــاذا؟

عدم وجود سياسة وطنية موحدة للدواء في الدولة، والحاجة إلى التنسيق الشامل والمتكامل بين مختلف الجهات الصحية في الدولة في هذا المجال، ونقص الموارد البشرية والقوى العاملة المؤهلة في مجال الدواء لتعزيز صناعة الدواء بالدولة، وعدم وجود قاعدة بيانات موحدة في الدولة لمعدلات تغطية جميع المنتجات الدوائية ومعدلات استهلاكها (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص)، وقلة البحوث العلمية في مجال الصحة العامة والمنتجات الدوائية، والحاجة إلى زيادة برامج الإشراف والرقابة على تنفيذ التشريعات الخاصة بهذا المجال، وعدم كفاية برامج التثقيف الصحي والتوعية بالمبادرات والإجراءات الخاصة بالمنتجات الدوائية، وعدم كفاية تصنيع المنتجات الدوائية المحلية، واستيراد العديد من الأدوية الأساسية بتكلفة عالية، وعدم كفاية اللوائح التي تنظم العلاقة بين وكلاء وموردي الأدوية وبين شركات التأمين الصحي.

النتائج المتوقعة
ومرجعية السياسة

الهدف المنشود من السياسة الوطنية للدواء في دولة الإمارات هو زيادة قيمة سوق الدواء بنسبة 10% إلى 15% وقياس ذلك من خلال تقييم تنفيذ مستهدفات السياسة بعد خمس سنوات من إصدارها، وكذلك رفع نسبة الصناعات الدوائية المحلية بنسبة 10% إلى 20% خلال نفس المدة المذكورة.

تم اعتماد استراتيجية منظمة الصحة العالمية في تطوير سياسة الدواء لأنها تحاكي بشكل كبير الغاية التي ترمي إليها سياسة الدولة في توحيد وتعزيز الجهود المشتركة لتعزيز قطاع الدواء. وسيسهم تعزيز هذا القطاع الحيوي في مكافحة الأمراض والنهوض بالخدمات الصحية ككل في الدولة وتعزيز سعادة المجتمع وجودة الحياة. وكذلك تم الأخذ بعين الاعتبار السياسات الأخرى كنهج المفوضية الأوروبية التي رسمت خارطة طريق حول الاستراتيجية الدوائية الهادفة إلى تحسين البيئة التنظيمية الدوائية بالإضافة إلى نهج عملي للسياسة الدوائية التي وضعت من قبل البنك الدولي التي ترنو إلى تيسير الوصول إلى الأدوية لتحسين جودة الرعاية الصحية في الدول.

تمت الاستفادة من كل هذه الممارسات وغيرها لوضع سياسة داعمة لتعزيز القطاع الدوائي، حيث يعد الدواء جزءاً مهماً من أسلوب الحياة الصحي والنظام الصحي، على أن تتسق السياسة مع الوضع الصحي الحالي في الدولة. وقد تم تحديد الخيارات متماشيةً مع إطار محور "الحوكمة" لتعزيز القطاع الصحي في الدولة من خلال توفير أفضل مستويات الرعاية الصحية لأفراد المجتمع، وهو الأمر الذي يأتي على قمة أولويات الحكومة الرشيدة، وضمن أولويات الأجندة الوطنية لدولة الإمارات بتحقيق نظام صحي بمعايير عالمية، في بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة، وفقاً لمؤشرات جودة الرعاية الصحية العالمية.

تسعى الحكومة من خلال السياسة الوطنية للدواء في دولة الإمارات إلى:

ضمان توافر الأدوية الأساسية ذات الجودة العالية والاستهلاك الشامل داخل الدولة وبأسعار مقبولة وتعزيز القدرة المحلية على إنتاج وتصدير الأدوية عالية الجودة بتكلفة تنافسية من خلال تعزيز الصناعة والتجارة في قطاع الأدوية، بالإضافة إلى تعزيز نظام مراقبة الجودة في مجال إنتاج المنتجات الدوائية وتوزيعها لجعل الجودة سمة أساسية لصناعة الأدوية وتعزيز الاستخدام الرشيد للدواء ومكافحة الغش الدوائي، كما أنها تعمل على تشجيع البحث والتطوير في قطاع المنتجات الدوائية بطريقة تتوافق مع احتياجات الدولة ومع التركيز بشكل خاص على الأمراض ذات المعدلات العالية، وكذلك خلق بيئة مواتية لتوجيه مستوى أعلى من الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الأدوية في الدولة وإنشاء إطار حافز لصناعة الأدوية يشجع على الاستثمار الجديد في صناعة الأدوية ويشجع على إدخال تقنيات جديدة وعقاقير جديدة.

التنفيذ

- سيتم فور إصدار السياسة الوطنية وضع خطة تنفيذية مفصلة لها للوصول إلى أهداف السياسة وستضم جميع الخطوات والموارد اللازمة للوصول إلى الهدف، كما أنها توضح الإطار الزمني لهذه الخطوات.

- وتساعد الخطة التنفيذية على توثيق عمل السياسة من بدايتها إلى نهايتها، كما أنها لا تقتصر على تحديد المهام وإطارها الزمني، بل تتجاوز ذلك أيضاً إلى تحديد الجهات المكلفة بهذه المهام.

- ولربما هناك حاجة لاستحداث جهة معنية بالدواء في دولة الإمارات، أو تكليف جهة قائمة بتفعيل هذه السياسة وتحقيق مستهدفاتها المحددة، وجاء قرار الحكومة بإنشاء مؤسسة الإمارات للدواء بهذا الشأن.

- ومن خلال وضع خطة العمل التنفيذية، من المهم التخطيط مُسبقاً لمجموعة من مؤشرات الأداء المُتسقة والمبنية على أهداف السياسة، وتحديد مسؤولية قياس وتحقيق كل منها، وهي مؤشرات يمكن استخدامها لمتابعة التقدُّم وبالتالي تحديد ما إذا كانت النتائج المرجوَّة يتم تحقيقها، وعليه تصبح هذه المؤشرات أداة تساعد صنَّاع القرار على تحديد الخطوات التالية التي يجب اتخاذها بالاستناد إلى نتائج الأداء، وسيتم تحديد مؤشرات مبنية على المُخرجات على مستوى المبادرات، بحيث تجري متابعتها ورصدها كجزءٍ من عملية إدارة تنفيذ السياسة.

المبادئ العامة لإعداد سياسات عامة ناجحة

مبنية على نتائج متوقعة

تحدد النتائج المرجوة من السياسة بشكل واضح بناءً على قياس التقدم الذي يحرزه تنفيذ السياسة لضمان الفعالية على المدى الطويل.

متوائمة مع أفضل الممارسات

قائمة على استخلاص أفضل الممارسات المتبعة دولياً ومتسقة مع التزامات الدولة عالمياً.

تعظم الفائدة على كافة الفئات المتأثرة

للمجتمع والقطاع الخاص وغيرها من الفئات.

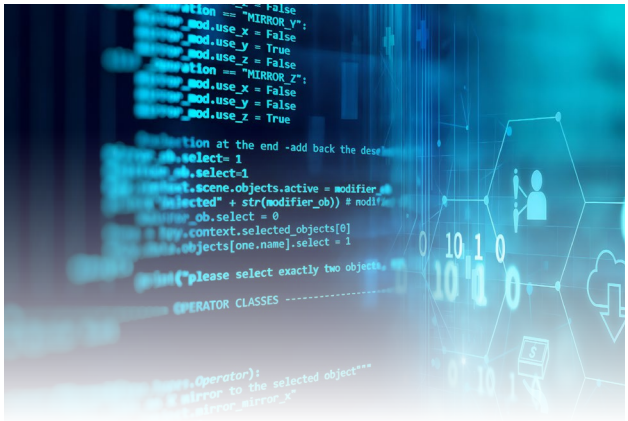

مبنية على بيانات ومعلومات دقيقة

تكون قائمة على بيانات واضحة وذات صلة بالموضوع، كما تحدد المسببات الجذرية للتحديات.

قابلـــة للتنـفيـــذ

تتوفر الموارد المالية والبشرية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ السياسة، ووضوح الأدوار والمسؤوليات.

قابلـــة للتقييـــم

يمكن تقييم فعالية السياسة، وتحديد مجالات التحسين، وإجراء التعديلات اللازمة.

ذات جدوى عالية مقارنة بالاستثمار الحكومي

تقدم قيمة مضافة مقابل الاستثمار الحكومي، كما توازن بين القيم المجتمعية والاعتبارات الاقتصادية والبيئية بما يضمن الازدهار في كافة المجالات والتنمية المستدامة.

قائمة على التشاركية في التصميم والتنفيذ

تعتمد على التنسيق والاستشارة مع الجهات المعنية والخبراء والمختصين، لتعزيز قبول وفاعلية السياسة وقابليتها للتطبيق.

دورة إعـــــداد
السياسة العامة

01
تحديد الغرض من
إصدار السياسة العامة

02
دراسة الخيارات
وتأثيراتها

03
استشارة
الجهات المعنية

04
تنفيذ
السياسة

05
تقييم
أثر السياسة

تحديد الغرض من إصدار السياسة العامة

01

لماذا ومتى نحتاج لإصدار السياسات العامة؟

يعتبر تحديد التحدي أو الغرض من السياسة العامة من أهم مراحل وضع السياسة العامة، لأنه يمثل المرحلة التحضيرية والتي تركز على توضيح المبررات التي تستدعي إعداد سياسة ما، وذلك لأن السياسة هي استجابة لفجوة محددة تهدف إلى الانتقال من حالة إلى أخرى أو تحديثاً لوضع قائم وتطويراً له أو حلاً استباقياً لتحدٍّ قد يطرأ في المستقبل، حيث لا يمكن إعداد أي سياسة بدون وضوح أهدافها والنتائج التي ستؤدي إليها.

أهـــم الأسباب التـــي تدعـــو إلـــى إعـــداد السياسـة العامـة

تـــوجـيهـــات قـــيـــاديـــة

تنفيذ توجيهات القادة لتحسين وتطوير البرامج والخدمات المقدمة للمجتمع.

المـــســـائـــل الـــطـــارئـــة

أي الأحداث التي قد تقلق راحة أفراد المجتمع، مثل حالات الطوارئ والكوارث والأوبئة وتكون عادة هذه المبررات سبباً كافياً للاستجابة السريعة وتكون السياسة في هذه الحالات قائمة على رد الفعل السريع.

مـــتـــغـــيـــرات عـــالـمـيـــة

مثل التغير المناخي، التغييرات الديموغرافية، التطورات التكنولوجية.

الـــتـــحـــديـــث والـتـطـويـر

أي تحديث لنظام معين ضمن الأجندة العامة للحكومة، مثل تطوير نظام الإقامة والعمل.

الرؤى المستقبلية للقطاعات ذات الأولوية

أي رؤى الحكومة وخططها بعيدة المدى لتطوير القطاعات ذات الأولوية لازدهار ورخاء أفراد المجتمع، مثل النظام التعليمي والصحة العامة.

توجد مصادر متنوعة لتحديد مواضيع السياسات العامة ذات الأولوية

العمل الحكومي

- توجيهات قيادية.
- اختصاصات الجهات الاتحادية.
- نتائج أداء القطاعات.
- الدراسات والتقارير الدورية.
- نتائج المسوحات والإحصائيات الوطنية.

الفئات المستهدفة

- احتياجات الجهات المعنية.
- احتياجات المواطنين والمقيمين.
- مناقشات مع الجهات الحكومية المحلية.
- ورش العمل التي يتم عقدها مع القطاع الخاص.
- المواضيع المثارة في الإعلام.

أفضل الممارسات والابتكارات

- أفضل الممارسات المتّبعة لدى الحكومات الرائدة.
- ابتكارات القطاع الخاص.
- التوجهات العالمية الراهنة والمستقبلية.

الخبراء في المجال

- تقارير صادرة عن مؤسسات الفكر والرأي.
- البحوث التي تنشرها الجامعات والمراكز البحثية.
- التقارير القطاعية الصادرة عن الشركات الاستشارية.
- التقارير والإحصاءات والمؤشرات القطاعية الصادرة عن المنظمات الدولية.

عوامل خارجية ودولية

- الالتزامات والاتفاقيات الدولية.
- متغيرات جيوسياسية وقطاعية، وتطورات عالمية.

تساعد الأدوات التالية في تحليل الوضع الراهن لموضوع السياسة العامة

استشارة الأطراف المعنية

الحصول على مرئيات الأطراف المتأثرة بالوضع الراهن والمؤثرة فيه أيضاً، مثل الجهات الرسمية المعنية، وفئات المجتمع، وقطاع الأعمال، والقطاع العام، والمنظمات الدولية ذات الصلة، ويمكن ذلك من خلال طرق مباشرة، مثل المقابلات ومجموعات التركيز وشكاوى المواطنين، أو غير مباشرة، مثل وسائل الإعلام الرسمية ومواقع التواصل الاجتماعي.

توضيح الفجوات والاحتياجات والتوجهات المستقبلية

استخدام البيانات الدقيقة والأدلّة المدروسة لتحليل الفجوات، بالإضافة إلى تحليل التوجهات والمسارات المستقبلية للملفات أو القطاعات في بناء مبررات إعداد السياسة.

تحليل المسببات الجذرية للوضع الراهن

طرح الأسئلة التي تؤدي إلى تحديد دقيق وواضح للتحدي القائم والذي قد يتطلب إيجاد حلول قد تكون السياسة العامة أحدها.

البحث الدقيق

استخدام التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث والدراسات ومؤسسات الفكر والرأي على المستوى الوطني والدولي لمعرفة الوضع الراهن والتحدي القائم بدقة وبناء مبررات إعداد السياسة بشكل قائم على الأدلة.

دراسة أفضل الممارسات

إجراء دراسة مقارنة معيارية للاطلاع على تجارب مماثلة لحكومات أخرى واجهت تحديات مماثلة وكيف وضعت الحلول للتغلب عليها، ومن المهم أيضاً الاطلاع على نتائج تطبيق تلك السياسات في الدول التي تم إجراء المقارنة معها.

أهـــم الأدوات المستخدمـة في تحليـل الوضع الراهـن

الاستبيانات

لجمع البيانات الكمية والنوعية، تُوزع أو ترسل استمارات أسئلة إلى عدد كبير من أفراد المجتمع.

المقابلات

أداة جمع البيانات الكمية والنوعية بطرح الأسئلة أو الاتصالات.

مجموعات التركيز

أداة جمع البيانات الكمية والنوعية حول مسألة معينة خلال لقاءات جماعية.

المقارنة المعيارية

معرفة كيفية معالجة الجهات الأخرى للمسائل قيد الطرح (محلياً – دولياً).

التوقعات

أداة تستخدم في تحليل البيانات لتحديد التوقعات حول الاتجاهات المستقبلية.

شجرة التفريع المنطقي

أداة معالجة المشاكل تقسم فيها المشكلة التي تكون بصيغة سؤال إلى أسئلة فرعية تشكل حلولاً والأسئلة الفرعية تقسم بدورها إلى أسئلة فرعية أخرى.

تحليل PESTLE

أداة للتقييم الخارجي تبحث في العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والقانونية والبيئية التي تؤثر على جهة معينة.

مفهوم الحصرية والشمول

مفهوم يتضمن تقسيم المشكلة إلى نقاط مستقلة وغير متداخلة تعالج المشكلة بكاملها عندما تجمع معاً.

الأدلّة الكمية

مثل الإحصائيات الرسمية والبيانات الوطنية.

أدلّة التقييم الاقتصادي

مثل تحليل المنافع والتكاليف وتحليل فعالية التكلفة.

دراسة الخيارات
وتأثيراتها

02

تحديد خط أساس السياسة العامة

خط الأساس: يُعرف بأنه تجميع وتحليل جميع المعلومات الأساسية المتعلقة بالسياسة العامة، وذلك لفهم الوضع الحالي والتحديات الموجودة أو الفرص المتاحة، ويشمل أيضاً تقدير الآثار المتوقعة لتنفيذ السياسة المعنية، ويُستخدم كأداة لوضع إطار عام للسياسة وتحديد التحديات التي تهدف السياسة إلى معالجتها، بالإضافة إلى تقييم أداء السياسة والمؤشرات الناتجة عنها.

من المهم أخذ المعلومات التالية بعين الاعتبار عند تحديد خط الأساس:

1. أهداف السياسة.
2. الوضع الراهن للموضوع.
3. المسببات الجذرية للقضية المدروسة.
4. الفئات المعنية والمتأثرة.
5. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.
6. تحليل الاتجاهات المستقبلية للتحدي.
7. الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالموضوع.

رسم أهداف السياسة العامة

يتم رسم أهداف السياسة بعد الانتهاء من الأمور التالية:

- التوصيف الواضح والدقيق للمشكلة أو التحدي الذي تهدف السياسة إلى معالجته وذلك من خلال تحليل البيانات واستشارة الخبراء في المجال.
- التشاور مع مختلف الفئات المستهدفة لتسليط الضوء على المشكلة وتحديد الأولويات، كما يمكن تحليل التعليقات من الجمهور من خلال المشاورات العامة والاستطلاعات وآليات المشاركة الأخرى لضمان أن أهداف السياسة تعكس احتياجات وتطلعات المجتمع.
- إجراء تحليل شامل لتقييم خيارات السياسة المحتملة وجدواها وفعاليتها وتأثيراتها المحتملة.
- تحديد أهداف ونتائج ومستهدفات ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس، مع الأخذ في الاعتبار النتائج قصيرة المدى وطويلة المدى.
- ترتيب الأهداف على أساس الأهمية والجدوى لتركيز الجهود والموارد بشكل فعّال.

تسعى الحكومة لتحقيق النتائج المرجوة للسياسة العامة من خلال تبني مجموعة من المسارات:

يمكن للحكومة معالجة التحديات وتحقيق النتائج المرجوة من خلال اعتماد مسارات متنوعة ترتكز حول الجوانب التالية:

المبادرات والخدمات الحكومية

تحقيق نتائج محددة في قطاعات معينة مثل برامج القراءة والبرامج التعليمية وخدمات منح الإسكان.

الأدوات الاقتصادية والمالية

تعتمد غالباً على الإعفاءات المالية أو الضرائب أو فرض الرسوم أو الغرامات أو توفير التمويل، أو تقديم حوافز اقتصادية.

الاتصال مع المجتمع

يعتمد على التواصل والتفاعل مع الفئات المستهدفة لنشر الوعي، مثل التشجيع على تبني أنماط الحياة الصحية وإعادة التدوير.

التطوير المؤسسي

يتضمن تعديل الهياكل التنظيمية أو تطوير العمليات والإجراءات التشغيلية، مثل تبسيط عملية المشتريات أو تعزيز العمليات المرتبطة بالمنظومة التقنية.

الأدوات القانونية وأطر الامتثال والحوكمة

مثل إصدار التشريعات وذلك للحث على سلوك معين أو الامتناع عنه، مثل إصدار المرسوم بقانون اتحادي بشأن دخول و إقامة الأجانب والذي يعد أداة تنظيم لسياسة الحكومة حول إقامة الأجانب بدولة الإمارات.

تقييم الخيارات المقترحة لتحقيق أهداف السياسة وكيفية تحديد الخيار الأمثل الذي ستوصي الجهة بتبنيه

تكون عادة الخيارات المتاحة إما الإبقاء على الوضع الراهن دون أي تدخل حكومي، أو إطلاق السياسة أو إجراء تدخل حكومي من خلال أدوات تشريعية أخرى على سبيل المثال: إصدار قانون/قرار تنظيمي/تعديل تنظيمي.

عند تقييم الحلول ودراسة الخيارات يجب القيام بالإجراءات التالية:

01 تقييم التكلفة مقابل الفائدة

إجراء دراسة يتم من خلالها تحديد الموارد المالية والبشرية المطلوبة وتقييم التكلفة المطلوبة مقابل تحقيق الفوائد المرجوة.

02 استشارة الأطراف المعنية

الحصول على مرئيات الأطراف المعنية بالمبادرات التي قد تتضمنها السياسة وقابلية تطبيق السياسة ومبادراتها والتشريعات التي قد يكون إصدارها ضرورياً كأداة لتنفيذ السياسة.

03 تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتشريعية المتوقعة

إجراء دراسة تحليلية لما قد يترتب عن السياسة في حال إطلاقها من آثار اقتصادية اجتماعية وبيئية وتشريعية.

04 توضيح النتائج المتوقعة في حال ترك الوضع الراهن دون تدخل

توضيح إذا ما كانت هناك آثار سلبية تترتب إذا ما لم يتم اتخاذ إجراء حكومي للتدخل في شكل سياسة أو تشريع أو غير ذلك.

05 التأكد من أن الخيار المتخذ هو الأكثر فعالية

من حيث القيمة المضافة، و أنه قابل للتنفيذ بسهولة ودون تعقيد.

ضرورة تحديد الأثر المالي للسياسة العامة

المصروفات

ما هي بنود الصرف؟

الإيرادات

ما هي مصادر وتوقعات الإيرادات للسنوات الثلاث القادمة؟

التمويل

ما هي خيارات تمويل الميزانية؟

ما هي آليات التحصيل؟

موارد إضافية

هل تتطلب السياسة تخصيص ميزانية إضافية من الحكومة؟

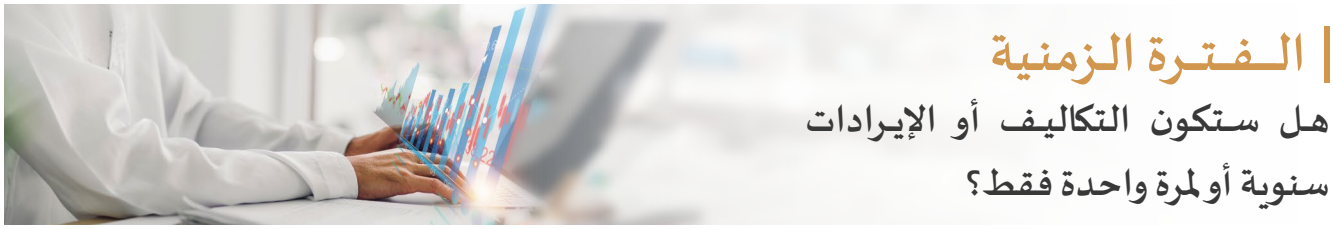

الفترة الزمنية

هل ستكون التكاليف أو الإيرادات سنوية أو لمرة واحدة فقط؟

وزارة المالية

ما هو رأي وزارة المالية حول الميزانية المقترحة؟

أهمية تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتشريعية المتوقعة للسياسة العامة

أمثلة عن الآثار المتوقعة التي يتم تحديدها أثناء إعداد السياسة العامة بالتعاون مع الجهات المعنية:

الأثر الاقتصادي

نمو الناتج المحلي الإجمالي: تأثير السياسة على النمو الاقتصادي والإنتاجية.
مستويات التوظيف: أثر السياسة على معدلات التوظيف ونمو فرص العمل.
توزيع الدخل: تحليل تأثير السياسة على أنماط توزيع الدخل.
معدلات التضخم: أثر السياسة على الأسعار بالنسبة للمستهلك.

الأثر الاجتماعي

النتائج الصحية: الأثر على الصحة العامة والرعاية الصحية والوقاية من الأمراض.
الأمن والسلامة: أثر السياسة على معدلات الأمن والسلامة العامة وإنفاذ القانون.
النسيج الاجتماعي: الأثر على فئات المجتمع المستهدفة ومستوى التماسك المجتمعي.

الأثر البيئي

انبعاثات الكربون: أثر السياسة على انبعاثات غازات الدفيئة.
الحفاظ على الموارد الطبيعية: أثر السياسة على معدلات استهلاك الموارد الطبيعية.
مستويات التلوث: الأثر على جودة الهواء والمياه ومستويات التلوث والصحة البيئية.
إدارة النفايات: أثر السياسة على معدلات توليد النفايات وإعادة التدوير والإدارة المستدامة للموارد.

الحوكمة والأثر التشريعي

التأثيرات التشريعية: بيان الحاجة لاستحداث أو تعديل أو إلغاء تشريع.
اتساق السياسات: توافق السياسة المقترحة مع السياسات الأخرى والأولويات الاستراتيجية.
إشراك الأطراف المعنية: مستوى مشاركة الأطراف المعنية في عملية إعداد وتنفيذ السياسة.

تحليل مخاطر السياسة
وإجراءات التعامل معها

من المهم إجراء تقييم للمخاطر المحتملة نتيجة إصدار وتطبيق السياسة، والعمل على التقليل من الآثار السلبية، وتعزيز فعالية السياسات، حيث إنه من خلال تحديد المخاطر وتحليلها، يتم اتخاذ قرارات مناسبة تعالج أية مشاكل قد تطرأ خلال مرحلة تنفيذ السياسة، كما تسهم نتائج تقييم المخاطر في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يضمن استعداد الجهات الرئيسية لإدارة الظروف غير المتوقعة وتخصيص الموارد بكفاءة لتعزيز مرونة السياسات والقدرة على التكيف.

المخاطر						
م	وصف الخطر	تحديد أثره على:			إجراءات التعامل مع الخطر	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني
		المجتمع	الاقتصاد	البيئة			
1							
2							
3							

استشارة
الجهات المعنية

03

يتوجب استشارة عدد من الجهات المعنية الرئيسية عند إعداد السياسة العامة حسب طبيعة الموضوع، والتي تشمل:

- الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية.
- الجهات المعنية بالتشريعات بالدولة.
- المواطنون والمقيمون.
- مؤسسات القطاع الخاص.
- المؤسسات غير الربحية.
- المنظمات الدولية.
- الإعلام.

إدارة عملية استشارة الجهات المعنية الرئيسية

تحديد أهداف الاستشارة

- تحديد المسائل الخاصة بالسياسة المقترحة والتي ستتم مناقشتها مع جهات أخرى.
- مراجعة كافة السياسات الاتحادية والمحلية التي قد تؤثر على تنفيذ المقترح.

تحديد الجهات المعنية

- وضع قائمة بالجهات الاتحادية والمحلية التي تنبغي استشارتها.
- استشارة الجهات الحكومية المركزية من نواحي مختلفة (موازنة، موارد بشرية، تغيير مؤسسي، شؤون خارجية).

توضيح دور الجهات التي سيتم استشارتها

- توضيح التصور المقترح للأدوار التي ستلعبها الجهات في إنجاح المقترح.
- وقد تشمل الأدوار أموراً، مثل: تبادل معلومات من أجل المنفعة المتبادلة، استثمار الموارد المشتركة لتحقيق الأهداف، التخطيط والتنفيذ والتقييم المشترك، أو الاتفاق على آلية التمويل.

التخطيط لعملية الاستشارة

- تحديد أنسب وسيلة لاستشارة الجهات المعنية.
- تحديد الوقت المناسب لإشراك الجهات المعنية.
- تحديد قائمة المعلومات والمستندات المتعلقة بالمقترح والتي سيتم إرسالها لكل جهة.
- توثيق كافة الملاحظات التي أثارتها الجهات من خلال الكتب الرسمية أو محاضر الاجتماع أو المراسلات الإلكترونية.

يتم رفع مذكرة سياسات للعرض على مجلس الوزراء وتتضمن المعلومات الرئيسية التالية:

عنوان الموضوع	ينبغي ذكر مصطلح "سياسة" قبل عنوان الموضوع.
شرح للموضوع وأهدافه ومبرراته	شرح الوضع الحالي للموضوع مع بيان الأدلّة والإحصاءات وتوضيح أهداف السياسة ومبرراتها وأولوياتها والمحاور الرئيسية لها ومكوناتها.
النتائج المتوقعة من السياسة	النتائج المتوقعة من السياسة (بالأرقام) مقارنة بالوضع الحالي (بالأرقام).
الفئات المتأثرة بالموضوع	تحديد الفئات (القطاعات، الجهات، الأفراد وغيرها) المتأثرة بالموضوع وبيان هذا الأثر وربطه بالنتائج المتوقعة.
الخيارات المقترحة لتحقيق الأهداف وتحديد الخيار الأمثل الذي توصي الجهة بتبنيه	الخيارات المقترحة لتحقيق الأهداف، مع توضيح الآثار والمبررات لكل منها (وتحديد الخيار الأمثل الذي توصي الجهة بتبنيه).
تحليل التأثيرات	التأثيرات والالتزامات المتوقعة للموضوع، مثل الأثر المالي، الأثر التشريعي، التأثيرات الأخرى وفق طبيعة الموضوع (اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تنافسية الدولة في المؤشرات العالمية، وغيرها).
الاستشارات	قائمة الجهات المعنية بالموضوع (اتحادية، محلية، خاصة) ومرئياتها.
مسؤولية التنفيذ	قائمة الجهات المعنية وخطة التنفيذ (الجهة الرئيسية إن وجدت، والجهات المشاركة في التنفيذ).
الرسائل الإعلامية	الرسائل الإعلامية باللغتين العربية والإنجليزية.

تعبئة نموذج وثيقة
سياسة عامة

عند رفع مذكرة العرض على مجلس الوزراء، ينبغي كذلك تعبئة نموذج "وثيقة سياسة عامة" والتي تشمل المعلومات التالية:

- المقدمة.
- الجهة الرئيسية المعنية بالسياسة.
- أهداف السياسة.
- الأولويات والمحاور الرئيسية.
- النتائج المتوقعة.
- الفئات المعنية.

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CABINET AFFAIRS
GENERAL SECRETARIAT OF THE CABINET

الإمارات العربية المتحدة
وزارة شؤون مجلس الوزراء
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

وثيقة سياسة عامة

"موضوع السياسة"

- المقدمة:
- الجهة الرئيسية المعنية بالسياسة:
- أهداف السياسة:
- الأولويات والمحاور الرئيسية:
- النتائج المتوقعة:
- الفئات المعنية:

تنفيذ السياسة

04

لكي يتم تنفيذ السياسة العامة على أكمل وجه، يجب مراعاة عدد من عوامل النجاح الرئيسية

وضوح خطة التنفيذ

- يجب التأكد من وجود خطة واضحة تحدد المبادرات الرئيسية المطلوب تنفيذها لتحقيق أهداف السياسة حسب مراحل زمنية محددة مسبقاً ومؤشرات أداء واضحة تقيس سير عمل السياسة.

- كما تشمل الخطة التنفيذية أدوار ومسؤوليات كافة الجهات المعنية بتنفيذ السياسة.

توفر الموارد اللازمة

- من الضروري توفير الموارد الكافية لتنفيذ السياسة وتقييمها، وذلك لوضع منهجية واضحة لعملية تقييم تنفيذ السياسة وتشمل الموارد البشرية والمالية والمعرفية إن لزم، كما أنه من الضروري إشراك المعنيين في خطة التنفيذ.

- وفي حال لم يتم توفير الموارد، من المهم تحديد ذلك بشكل واضح وعلى أن يتم تحديد الموارد اللازمة لاحقاً بالتنسيق مع الجهات المعنية.

البيانات الكافية وذات الصلة

- من أهم العوامل التي تضمن نجاح تنفيذ السياسة أن تكون البيانات التي تم جمعها كافية وصحيحة لتحقيق الدقة في قياس النتائج.

النموذج المتكامل
لخطة التنفيذ

خطة التنفيذ					
م	اسم المشروع أو المبادرة	نبذة عن المشروع أو المبادرة	الجهة المسؤولة	النتائج المتوقعة	الإطار الزمني بالشهر (من – إلى)
1					
2					
3					

تساهم خطة الاتصال في نشر الوعي والمعلومات الدقيقة حول السياسات، بالإضافة إلى تعظيم التأثيرات الإيجابية للسياسة

من أهم عوامل نجاح تنفيذ السياسات، الاتصال والتغيير السلوكي وذلك لدورهما في توعية الجمهور حول أولويات الحكومة وبرامجها والتشجيع غير المباشر على تغيير سلوكيات الأفراد بما يصب في مصلحتهم ومصلحة الحكومة، بالإضافة إلى تثقيف المتعاملين حول الخدمات والمبادرات الحكومية، وتعد أهم الخطوات لإعداد خطة الاتصال هي:

- بيان الغاية من خطة الاتصال، مثل نشر وعي أو تغيير سلوك.
- تحديد الجمهور المستهدف وفهم اهتماماته.
- اختيار قنوات اتصال متنوعة وفعّالة.
- إعداد الرسائل الإعلامية حسب اللغة ومعطيات أخرى.

تقييم
أثر السياسة

05

عملية تقييم أثر السياسات العامة
تحقق عدّة فوائد مهمة

- ضمان تنفيذ السياسة ضمن البرنامج الزمني المحدد لها، وبالجودة المطلوبة وباستخدام الموارد المخصصة.
- تحديد الصعوبات والتحديات والمخاطر التي قد تطرأ خلال عملية التنفيذ والتعامل معها.
- التأكد من مدى تحقيق السياسة للنتائج المرجوة، ومتابعة أية تأثيرات جانبية للسياسة على القطاعات المختلفة (بيئياً واجتماعياً واقتصادياً).
- تحليل نتائج تطبيق السياسات، والاستفادة منها في تحديث السياسة أو إعداد سياسات ومخرجات حكومية مستقبلية.
- رصد التقدم في تنفيذ القرارات والمبادرات والبرامج الحكومية المرتبطة بالسياسة.
- تعزيز المشاركة والشفافية مع الفئات المعنية، لا سيما فيما يتعلق بمتابعة تحقيق النتائج والمستهدفات المعلن عنها.

يمكن قياس أثر السياسة العامة خلال مراحل مختلفة للتأكد من فعالية السياسة وضمان تحقيق النتائج المرجوة

مرحلة إعداد السياسة

التحليل المسبق (أو التمهيدي)

يتم قبل البدء في تنفيذ السياسة وتحديداً أثناء مرحلة الإعداد، ويساهم في تحديد الآثار المتوقعة لها من كافة النواحي، مثل الأثر المالي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي والتشريعي، بالإضافة إلى توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار بشأن اعتماد السياسة.

مرحلة تنفيذ السياسة

التقييم المتزامن

يتم أثناء مرحلة التنفيذ على المدى القصير، ويهدف إلى التعديل على السياسة لتقليل الآثار السلبية أو لتعزيز النتائج الإيجابية.

مرحلة تقييم أثر السياسة

قياس الأثر

يتم بعد مرحلة التنفيذ على المدى المتوسط أو البعيد وبالتحديد بعد ظهور آثارها سواءً المتوقعة أو غير المتوقعة.

مبـادئ رئيسيـة لآليـة تقييـم أثر السياسـات العامـة

الـتـقـيـيـم

هو مراجعة منهجية وموضوعية لنتائج السياسة بهدف تحديد مدى تحقيق السياسة لأهدافها، وفعاليتها، وكفاءتها، واستدامتها، وملاءمتها وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات الملائمة عن مخرجات السياسة بكفاءة وفعالية واستدامة، وتوفر كذلك معلومات عن النتائج المحققة والمسببات الجذرية المرتبطة بآثار التدخل من خلال السياسة.

الـنـتـائـج

هي النتائج المحققة في واحد أو أكثر من المجالات التالية: المجتمع، والاقتصاد، والبيئة وغيرها بشكل دائم أو مؤقت، على المدى القريب والمتوسط، والتي يمكن اعتبارها محصلة النتائج المختلفة ومجموعة من العوامل الأخرى المؤثرة عليها.

الأثـر

هو التغييرات في السلوك، أو المعرفة، أو الموقف السلوكي، أو العلاقات، أو النشاطات أو الأفعال على مستويات مختلفة نتيجة لتطبيق السياسة، والتي تطرأ عادةً على المدى البعيد.

عملية تقييم أثر
السياسة العامة

1

تحديد الأهداف المرجوة من تطبيق السياسة، والفئات المستهدفة

2

تحديد البيانات الحالية، والمستهدفات المرجوة (بالأرقام)

3

تحديد نطاق قياس المستهدفات والجهات المسؤولة عن القياس

4

تنفيذ القياس وتحليل النتائج وتعظيم الأثر

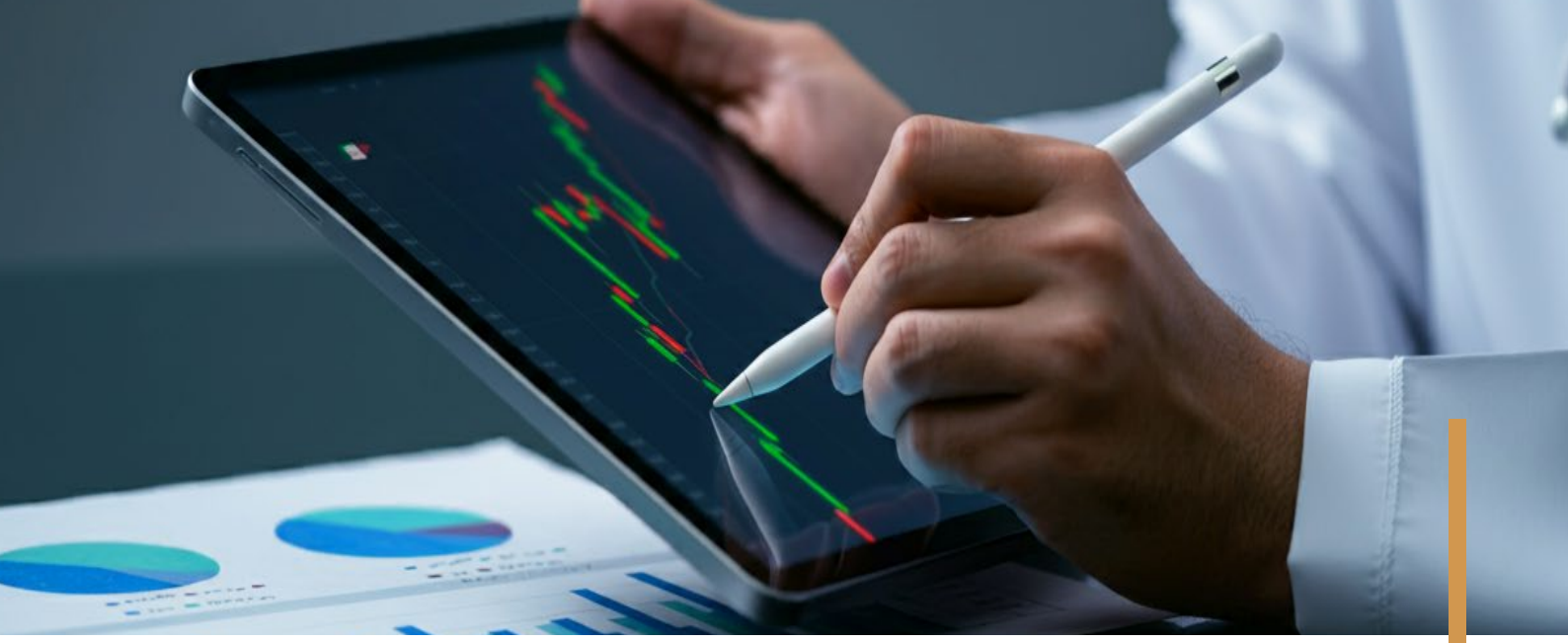

مراجعة وتحديث
السياسات العامة

لضمان استمرارية ملاءمة وتأثير وفاعلية السياسة العامة فإن الجهات الاتحادية مدعوة إلى إجراء مراجعة شاملة للسياسات العامة كل خمس سنوات.

هذه المراجعة تسمح للجهات بالتأكد من أن السياسات مازالت متوافقة مع الأهداف الاستراتيجية للجهات، ومع الاحتياجات دائمة التطور للقطاعات وأصحاب المصلحة، والاتجاهات المتغيرة، والمعايير التنظيمية وأفضل الممارسات في القطاع.

وينبغي أن تتضمن المراجعة تقييماً لحصيلة تطبيق السياسة العامة واستطلاعاً لآراء أصحاب المصلحة وأي تعديلات ضرورية في خطة التنفيذ. النتيجة النهائية للمراجعة يجب أن تؤكد أن كل سياسة عامة مازالت متوافقة مع التوجهات الاستراتيجية طويلة المدى، ومؤثرة وداعمة لها.

لكي يتم تنفيذ السياسة العامة على أكمل وجه، يجب مراعاة عدد من عوامل النجاح الرئيسية

- هل لا زال التحدي قائماً؟
- هل عالجت السياسة المعتمدة التحدي؟
- هل تم تحقيق النتائج المرجوة؟
- هل برزت أي تحديات جديدة؟
- هل لا زالت الموارد (المالية والبشرية وغيرها) متوفرة؟
- هل تغير سياق أو مسار السياسة؟
- هل أثرت النتائج على سياسات وتوجهات أخرى للدولة (بشكل غير مباشر ولم يتم التخطيط له)؟
- هل تغيرت الفئات المستهدفة؟
- هل طرأ أي تغيير على مخرجات السياسة؟
- هل ساهمت السياسة في تعزيز ثقة الناس بالحكومة؟
- هل تم تنفيذ السياسة بفعالية وبتكلفة وفق الخطة؟
- هل حققت السياسة العائد المنشود مقابل الاستثمار؟

النموذج المتكامل لخطة تقييم
أثر السياسة العامة

تقييم الأثر						
مؤشر أداء السياسة	نتيجة خط الأساس	المستهدف			النتيجة المحققة	الجهة المسؤولة عن قياس الأثر
		سنة ( )	سنة ( )	سنة ( )	سنة ( )	
مؤشر رقم 1						
مؤشر رقم 2						
مؤشر رقم 3						

المراجعة بعد التنفيذ

تاريخ المراجعة الأولى: (وهو ما تحدده الجهة لمراجعة السياسة بعد صدور القرار)

منهجية المراجعة وفق خطة التنفيذ: (دراسات ، مسوحات ، مؤشرات الأداء وغيرها)

الجهة المسؤولة عن مراجعة وتحديث السياسة: ( )

نموذج تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئيــة للسياسـة

القـطـاعـات المـتـأثـرة	وصـف الأثـر	آلية/مقترح التعامل مع الأثـر (إذا تـطلب الأمـر)	الجهـة المعنـية بـالتعامل مع الأثر	البرنامج الزمني المحدد للانتهاء من التعامل مع الأثر
الآثـار الاجتماعية				
الآثـار الاقتصادية				
الآثـار البيئـية				

© جميع الحقوق محفوظة للأمانة العامة لمجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب التشريعات الاتحادية النافذة في دولة الإمارات بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وحماية الملكية الفكرية، ولا يجوز إعادة استخدام أو إنتاج أي جزء من هذه الوثيقة وبأي شكل كان من دون الحصول على الموافقة الرسمية من الأمانة العامة لمجلس الوزراء.